الأمم المتحدة

A/HRC/31/4/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
4 March 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية، والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

GE.16-03521(A)
1603521

الرجاء إعادة الاستعمال

١- استعرضت حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة استنتاجات و/أو توصيات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان، وتقدم الردود التالية.

المجال الموضوعي: المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

٦٢-١؛ ٦٢-٢؛ ٦٢-٣؛ ٦٢-٤؛ ٦٢-٥؛ ٦٢-٦؛ ٦٢-٧؛ ٦٢-٨؛ ٦٢-٩؛ ٦٢-١٠؛ ٦٢-١١؛ ٦٢-١٢؛ ٦٢-١٣؛ ٦٢-١٤؛ ٦٢-١٥؛ ٦٢-٢٠؛ ٦٢-٢١؛ ٦٢-٢٢؛ ٦٢-٢٣؛ ٦٢-٢٤؛ ٦٢-٢٥؛ ٦٢-٢٦؛ ٦٢-٢٧؛ ٦٢-٢٨؛ ٦٢-٢٩؛ ٦٢-٣٠؛ ٦٢-٣١؛ ٦٢-٣٢؛ ٦٢-٣٣؛ ٦٢-٣٤؛ ٦٢-٣٥؛ ٦٢-٤٢

٢- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة هذه التوصيات وستواصل استعراض معاهدات حقوق الإنسان والنظر في التصديق عليها في حدود مواردها وأولوياتها. ويجدر بالقول إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣- وهي مستمرة في بذل وسعها لاستعراض ما تبقّى من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية كي تصدق عليها. لكن عملية التصديق على المعاهدات وتنفيذها لا تزال تطرح تحديات على ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ليس من جهة معاهدات حقوق الإنسان فقط، بل من ناحية المعاهدات الأخرى أيضاً. وبإنشاء فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان/الاستعراض الدوري الشامل، تلتزم ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأداء واجباتها المالية والمتعلقة بالإبلاغ.

المجال المواضيعي: الإصلاحات التشريعية والإصلاحات الأخرى المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان المواضيعية

٦٢-٣٦؛ ٦٢-٣٧؛ ٦٢-٧٧

٤- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة هذه التوصيات. وستواصل الحكومة الوطنية تعاونها مع حكومات الولايات الأربع في الاتحاد على سنّ قوانين تنفذ التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، لأنها في المقام الأول قضايا تعالَج على مستوى الولاية. وتضع ولايات ميكرونيزيا الموحدة في اعتبارها أيضاً قدراتها المحدودة وغيرها من القيود فيما يتصل بسنّ تشريعات تنفيذية، لكنها ستواصل طلب المساعدة التقنية والمالية من شركائها في التنمية سعياً إلى جمع البيانات عن قضايا حقوق الإنسان وتحليلها، والدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان، وتطبيق سياسات مناسبة وإجراء إصلاحات تشريعية.

المجال المواضيعي: مؤسسات حقوق الإنسان

٦٢-٣٨؛ ٦٢-٣٩؛ ٦٢-٤٠

٥- تشير ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى أهمية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وستواصل العمل على توطيد الآليات القائمة داخل الحكومة الوطنية، بما فيها مكتب الموظف المعني بالتنمية الجنسانية ضمن وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية لولايات ميكرونيزيا الموحدة.

المجال المواضيعي: التثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان/الصحة

٦٢-٤١؛ ٦٢-٨٣؛ ٦٢-٨٤؛ ٦٢-٨٥؛ ٦٢-٨٦؛ ٦٢-٨٧؛ ٦٢-٨٨؛ ٦٢-٨٩؛ ٦٢-٩٠

٦- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة تأييداً تاماً الحاجة المستمرة إلى التوعية العامة بحقوق الإنسان في البلاد. وستواصل الحكومة الوطنية تعاونها داخلياً مع وزاراتها المعنية، وشركائها في التنمية، والمنظمات غير الحكومية، على تنفيذ هذه التوصيات.

المجال المواضيعي: الاتجار بالأشخاص

٦٢-٧٥؛ ٦٢-٧٦

٧- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة هاتين التوصيتين؛ وهي مستمرة في تدعيم تنفيذ القوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر في الولايات وعلى الصعيد الوطني. وتواصل إحراز تقدم ملحوظ في الاضطلاع بأنشطة التوعية بالاتجار بالبشر في جميع الولايات الأربع. وتعترف جميع هذه الولايات بأن يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير هو اليوم الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر.

٨- ومنذ سنّ قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٢ تحدد الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر، نجحت الحكومة الوطنية في ملاحقة الجناة قضائياً في قضية واحدة. وتتشاور الحكومة حالياً مع الولايات في أي تقارير ومستجدات عن قضايا الاتجار بالبشر. وتوجد حالياً ثلاث قضايا لم يُبت فيها بعد أمام المحكمة العليا، وقضيتان لا تزال وزارة العدل تحقق فيهما.

المجال المواضيعي: التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٦٢-٨٣؛ ٦٢-٨٤؛ ٦٢-٨٥

٩- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة هذه التوصيات؛ وهي ملتزمة برسم استراتيجيات وخطط اجتماعية – اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان. وستواصل جهودها لتطوير وتنفيذ الأنشطة والبرامج الجارية وفقاً للأوضاع الوطنية، والحد من الفقر، وتمكين المرأة.

١٠- وأُسوةً بالمجتمع الدولي، اعتمدت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي يراد لها أن تُحْدث تحولات جذرية وتشمل الجميع. ولا تزال خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية توجه جهودها في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتواصل العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديث خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية وتعميمها وتنسيقها. وتعمل على تحديث سياسة الشباب وسياسة الإعاقة.

المجال المواضيعي: الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان

٦٢-٤٣؛ ٦٢-٤٤

١١- تحيط ولايات ميكرونيزيا الموحدة علماً بهاتين التوصيتين. ولا يزال الحوار الوطني مستمراً بشأن توجيه ولايات ميكرونيزيا الموحدة دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وهي تدرك أن الحق في الصحة والحق في سلامة البيئة والحق في الأمن الغذائي حقوق مصيرية لمستقبل معيشة الشعب.

المجال المواضيعي: القضايا الجنسانية وعدم المساواة

٦٢-٤٥؛ ٦٢-٤٦؛ ٦٢-٤٧؛ ٦٢-٤٨؛ ٦٢-٤٩؛ ٦٢-٧٨؛ ٦٢-٧٩؛ ٦٢-٨٠

١٢- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة الحاجة إلى تكريس المساواة بين الجنسين في البلاد؛ وتلتمس المساعدة التقنية قصد توفير المزيد من الدعم للبرامج التي وضعتها الحكومة الوطنية والارتقاء بمستوى تنفيذها لمعالجة قضايا الجنسين واللامساواة بينهما في البلد.

١٣- وتشير ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى أهمية هذه القضايا، وتعمل على استكمال سياستها الجنسانية الوطنية. وتشير أيضاً إلى أهمية معالجة بعض المسائل المثيرة للجدل – مثل نوع الجنس، والهوية الجنسانية، والميل الجنسي، والحقوق الجنسية، والحقوق الإنجابية – في قوانين البلاد بحيث تتوافق تماماً مع معايير حقوق الإنسان.

المجال المواضيعي: حماية الطفل

٦٢-٧٣؛ ٦٢-٧٤؛ ٦٢-٨١؛ ٦٢-٨٢

١٤- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة التوصيات الداعية إلى إعمال حقوق الطفل واحترامها وتحسين أوضاع حقوق الطفل الإنسانية في البلد.

١٥- ويجدر بالإشارة إلى أن التقرير القطري الثاني لولايات ميكرونيزيا الموحدة المتعلق باتفاقية حقوق الطفل هو حالياً في مرحلة الصياغة؛ وسوف يقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل بعد إتمام المشاورات الداخلية؛ وقد أيدته الحكومة الوطنية.

المجال المواضيعي: البيئة وتغير المناخ

٦٢-٩١؛ ٦٢-٩٢؛ ٦٢-٩٣

١٦- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة هذه التوصيات آخذة في الاعتبار مدى قدرتها على تنفيذها. وتُتمّم السياسة الوطنية المتكاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ (التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٣) خطة التنمية الاستراتيجية (٢٠٠٤-٢٠٢٣) التي وضعتها بعد أن أدركت ضرورة حماية شعبها ومواردها واقتصادها، حاضراً ومستقبلاً، من مخاطر تغير المناخ. ورُسمت السياسة المذكورة أملاً في أن تكون أداة تسترشد بها الاجتماعات التي تتدارس الالتزامات التعاهدية الإقليمية والدولية التي قبلتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة، من قبيل الالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

المجال المواضيعي: العنف ضد المرأة

٦٢-١٦؛ ٦٢-١٧؛ ٦٢-١٨؛ ٦٢-١٩؛ ٦٢-٥٠؛ ٦٢-٥١؛ ٦٢-٥٢؛ ٦٢-٥٣؛ ٦٢-٥٤؛ ٦٢-٥٥؛ ٦٢-٥٦؛ ٦٢-٥٧؛ ٦٢-٥٨؛ ٦٢-٥٩؛ ٦٢-٦٠؛ ٦٢-٦١؛ ٦٢-٦٢؛ ٦٢-٦٣؛ ٦٢-٦٤؛ ٦٢-٦٥؛ ٦٢-٦٦؛ ٦٢-٦٧؛ ٦٢-٦٨؛ ٦٢-٦٩؛ ٦٢-٧٠؛ ٦٢-٧١؛ ٦٢-٧٢

١٧- تحيط ولايات ميكرونيزيا الموحدة علماً بهذه التوصيات، وتواصل تنفيذ التدابير المتخذة في إطار جهودها الجارية الرامية إلى القضاء على التمييز وجميع أشكال العنف الممارس على المرأة، على النحو المحدد في "الدراسة المتعلقة بالصحة والسلامة الأسرية" لولايات ميكرونيزيا الموحدة التي أُعدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتواصل الحكومة الوطنية التماس المساعدة من شركائها في التنمية لإعداد دراسة شاملة عن تنفيذ السياسات وخطط العمل والتدخلات لمعالجة قضايا العنف المسلط على المرأة في البلاد بحيث تتوافق مع التزاماتها في ميدان حقوق الإنسان.

١٨- وولايات ميكرونيزيا الموحدة ملتزمة بإلغاء التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على النحو الموصى به، واضعة في حسبانها قدراتها المحدودة وغير ذلك من القيود المتصلة بسنّ تشريعات تنفيذية على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات الولايات. وتعكف كل ولايات البلد، ما عدا كوسراي، على صياغة قوانينها المتعلقة بحماية الأسرة.

المجال المواضيعي: التعاون الدولي

٦١-١؛ ٦١-٢

١٩- تؤيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة هاتين التوصيتين، وستواصل الحكومة الوطنية انخراطها مع الأمم المتحدة وشركائها في التنمية لترويج التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتوطيدها.